

البيان الختامي للقاء الوطني حول قضية اغتصاب الحق في الأرض



جامعة دار السلام الخبير للأعمال الاجتماعية
تدويرات - الداركة - أكادير
+EULLO+ - +XCO - +EULLO+



منظمة تامينوت
+EULLO+ +EULLO+

اللقاء الوطني الأول حول
قضية اغتصاب الأرض
من أجل وقف اغتصاب الحق في الأرض



دوار تاضوارت جماعة الداركة - أكادير يومي 19 و20 يناير 2013

فداء تكوارت
20 يناير 2013

بمبادرة من جمعية أغراس الخير ومنظمة تاماينوت، انعقدت ندوة وطنية بتدويرات جماعة الدراككة، أكادير بتاريخ 19 و 20 يناير 2013 حول موضوع " من أجل وقف اغتصاب الحق في الأرض"، وباعتبار هوية الإنسان مرتبطة بالأرض وللأهمية القصوى للملف تنمويًا وحقوقيا واجتماعيا وسياسيا وثقافيا، حضر الندوة جمع فاق كل التوقعات، ميزه تنوع المشارب واختلاف المواقع، حيث حضر برلمانيون ومنتخبون محليون عن أحزاب مختلفة وحقوقيون وجمعويون وتنسيقيات تمثل ضحايا الإجهاز على الحق في الأرض و إعلاميون و السكان المحليون، إضافة إلى العديد من ضحايا كل أوجه معضلة تدير الملف من طرف مؤسسات الدولة.

وبعد يوم حافل بالأشغال و الورشات، ميزه تقديم عروض من طرف خبراء وحقوقيين، وكذلك الإنصات إلى تجارب التنسيقيات والضحايا و التركيز على الحلول العملية لبلورة تصور للتعاون بين مختلف الأطراف لجبر الضرر ووضع حد لجل أشكال الإنتهاك التي تتعرض لها الحقوق في الارض وذلك في إطار مقارنة تشاركية، أصدر المشاركون في الندوة نداء "تدويرات" يعلنون من خلاله للرأي العام ما يلي:

- رغم الحراك الشعبي السلمي الذي افرز دستوراً جديداً للمغرب لازالت سياسات الدولة وتديرها لملف الحقوق الفردية والجماعية ذات الصلة بالأرض والموارد، تشكل انتهاكا صارخا لبعض الحقوق التي جاءت بها الوثيقة الدستورية؛

- أن الملف وتديره يتجاوز كل التوقعات كيفما كان نوعها، والمساهمة في الترافع ومساندة الضحايا وتنسيقاتهم هو الفيصل بين المناصرين لحقوق المتضررين وذوي الحقوق والمتأمرين مع اللوبيات المستفيدة من استمرار الدولة في تديرها للملف بقوانين تجد جذورها في السياسات الإستعمارية التي أسست لتفجير وتجريد الجماعات والأفراد من أراضيهم وخيراتهم، خدمة لمصالح المعمرين؛

- أن استمرار الوضع على ما هو عليه، يندر بكوارث سياسية واجتماعية، يفترض في كل المؤمنين بدولة الحق والقانون والساعين لبناء مغرب الحقوق والنماء، الحيلولة دون وقوعها، وذلك بمضاعفة الجهود حتى ينصف المتضررون ويوضع حد لترسانة قانونية خدمت اللوبيات وأجهزت على حقوق ذوي الحقوق؛

- أن الدولة المغربية مطالبة بالتفكير الجدي و العميق من أجل وضع حد لمعاناة المواطنين وطي نهائي لملف اغتصاب أراضي الملاك الأصليين واتخاذ التدابير الملائمة، بما فيها التدابير التشريعية، وفق مقارنة تشاركية تركز على التشاور والتعاون مع السكان الأصليين؛

- أن هيئات وتنسيقيات وتنظيمات المجتمع المدني مطالبة بتوحيد الجهود وتكثيف لقاءات الحوار حول موضوع الحقوق المرتبطة بالأرض والعمل على التعريف بالقضية لدى هياكل الأمم المتحدة و الهيئات و المنظمات الدولية باعتماد آليات ترافع يضمنها القانون الدولي الذي يسمو على التشريعات الوطنية حسب الدستور الجديد؛

- أن الأحزاب السياسية و الفرق البرلمانية مدعوة إلى انخراط فعلي ومسؤول في النقاش حول الحقوق الفردية والجماعية ذات الصلة بالأرض؛

- أن الآليات التي أفرزها لقاء تدارت وخارطة الطريق التي بلورها المشاركون، ستشرع في العمل ابتداء من لحظة المصادقة على هذا النداء، في إطار التوافق والروح الجماعية والمقاربة التشاركية والإنفتاح على كل الطاقات باختلاف مواقعها وانتماءاتها.

حررتدوارت يوم 20 يناير 2013

الموقعون:

جمعية أغراس الخير

منظمة تاماينوت